

مَظْهُومَةٌ فِي الْعِدَا

بسم الله الرحمن الرحيم

في نظم مسائل العدد

لسيدنا محمد بن الحسن بن محمد

لنحمد الله مصلين على
ثم على الأول ولعمدة فقد
والقصد انظمتها ما لم
والشرقة بحفظه على
واستعين الله ربي والآل
في تقدير عدة الطلاق شرعا

نعت في المشهور بالاطهار
او وطئ شبهة اذا بها دخل
وقيل بالحیض والنقب
وان تخض بعد فراق ومضى

وتنقض عدتها اذا تسرع
بحيضها الثالث فهي المرح

في عدة ذات الاشهر

والحرمة التي استرابت تعدد

وهي التي لم يأتها الحيض

وان تحض بالثالث اعتدت بها

وان يؤخر حيضها الثاني وجب

او سنة بعدها الشهور

وفيه وجه للشهيد الثاني x

وانظار مدة تستحلي

فان بين حل فيا الطلاد ن

وبأهله الشهور تعتبر

وقيل اكله ثلثين فقط

(تقدير عدة الماء)

وعدة الاماء نصف الحرة

طهرانها لكن تكل البقية

والشهر والنصف بالاستبراء

بشهر ثلثه فري الحد

مع كونها في سن من حيض

قلنا من الاقراء وقد تقدم

تسعة اشهر لجل يرتقب

تعددتها والاول المشهور

تربص بمقد لا اثنان

بعد انقضاءها انتعا الحل

يحكم قطعا للنكاح الثاني

فان تطلق وسط الشهر الكسر

وقيل في الكل الهلال قد سقط

نصابه الاربع مستقره

لو اعتقت في عدة الرجعة

والعتق في الاثنا عرفت بآيه

(عدة مطلق الحامل من الطلاق وشبهه)

وعدة الحامل وضع الحمل من بعده ولو بغير فصل X
ولم تزوج اذ يكون اثنان في بطنها ابو وضع الثاني

(تقدير عدة المتع صا)

وعدة المتعة اذ تقضي الاجل بحضتين ان يكن بها دخل
وقبل طهران وقيل بالاقل والا شهر الاول فاحتط العلل
ومن خلت من حيضها والياس تعد اجاعا بغير بأس
لا تحسني في الاعتداد لوما بخسة واربعين يوما

(عدة الحرة المتوفى زوجها)

وعدة الزوجة للوفات ان حائلا كانت من الحرات
بأشهر اربعة وعشر والمخط هادلية كل شهر
ان صغرت او كبرت هاشع دام النكاح منها وانقطع
لم يبلغ الزوج هنا او بلغا والاشترائط للدخول قد بلغا
واعلم بان عدة الوفاة لم تشرع لخوف الحمل لها حكم
منها ضرور الحزن في اعتدادها وان تؤدي الغرض من حدها

(عدة الأمة من وفات زوجها)

وعدة الأماة فيها نصف ما	مروءا مذهب حل القدا
الخمس الأيام والشهران	والصدوق فيه قول الثماني
واقعة الحلي فيه وهو ان	تكون كالحرة في حكم علي
وقيل بالتفصيل في ذات الولد	تعد من سيدها او في العدة
وان يزوجها سواء فالأقل	للجمع بين ما على القولين دل

(عدة الحامل في وفاة زوجها)

والحامل الاجماع فيها سند	تعداي الاجلين ابعد
والحكم للحرات والاماتة	لكن كلامها له اجل
وتبتدى في الاعتداد الواجب	من الوقوع في طلاق الغائب
وفي الوفاة من بلوغها الحبر	والحكم في كليهما ما اشتر
وليس شرطا ان يكون الحبر	من له وثيقة تعتبر
ولم يحز نكاحها بل تدعى	في خبر الموت الثبوت شرعا
(بيان حكم المفقود وعدة زوجها)	

الحكم في المفقود بعد الفحص

عنه وجوبا لوجود الضم

ان ترفع الامر الى المحاكم

فان بين نصيب بلا كلام

وان يجب الولي بالإنفاق

مخياره وبالطلاق x

اولم يكن فالحاكم المطلق

وهو بمقتضى الدليل اوفق

فان تطلق فاحتمالات

بعد الطلاق والوفاء

ففي كلا الوجهين قول ينقل

والاحتياط فيه مما يسهل

(مقدار ما تنسب به الامة المنفعة يبيع او غيره)

ووصي من تملك بالشراء

يجوز الا بعد الاستبراء

كذلك باق اوجه التملك

بحيضة في كلها الوطي اترك

وان يكن في سن من تحيض

مملوكة لم يأتها الحيض

استبرئت بخسة الايام

من بعد اربعين بالتمام

(الاماء التي تستبرئ)

واستثنى من قد شرب من عذرا

احذر باستبراءها من قبل

او مرتبة كذلك ذات اليأس

والحمل ما في وطيرها من باس

هذا وبهذا افضل الصلوة

للمصطفى واله الهداة

في تقدير دية المفتول

بالفدينار او الفشاة	يخير العادة في الديات
او ضعفها من بقر او حمار	او ما تدل شرطها من ابل
واشترط البعض بشرط لازم	او عشرة الاف من درهم
وكل توب منها بما في	والشرط في حلها ثوبان
وشية عند خروابها	واشترط في ابل المسنة
منها ثلثون واربع هية	في دية الشية تفصيل الله
اي ذات حل ^{او} قبول الحل	ثنيه صاروق للفحل x
ومثلها نبت اللبون سحق	ثم ثلث و ثلثون حقيق
نبت مخاض و ثلثون حقيق	وفي الخطا عشرون والقول ^{الاصح}
كذا ائنة اللبون مثل الحبدة	وكالا حيرة ابن اللبون ^{عددا}
على تساوي حقا وجدما	وفيه يروى مائة موزعة
وعيرها يجوز بالتراض	وبنيت اللبون والنخاض